

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
والاقتراض الخارجي وتعميق
التعاون الاقتصادي الدولي

إعداد

عائشة مشعل عبد الله المشعان

قسم الإدارة المكتبية/ المعهد العالي للخدمات الإدارية

الهيئة للتعليم التطبيقي والتدريب/ الكويت

١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض الخارجي وتعميق التعاون الاقتصادي الدولي

مقدمة:

لعل المتتبع للاقتصاد العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى العقد الثاني من الألفية الثالثة، يلاحظ أن هناك تحولات اقتصادية عالمية انعكست فيما انعكست بصورة أو بأخرى على معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقه وكذلك على معدل نمو الاقتراض الخارجي وتدفقه وهي مؤثرات ضمن العديد من المؤثرات الأخرى، التي أدت إلى تعميق التعاون الاقتصادي الدولي خلال الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وصولاً إلى الأزمة الاقتصادية العالمية في سبتمبر ٢٠٠٨ وما بعدها أي العقد الثاني من الألفية الثالثة.

وقد كشفت تلك الفترة وخاصة ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية بشكل متنامي ومنتزاد عن الحاجة إلى المزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض الخارجي لسد فجوة الموارد المحلية في كثير من دول العالم وخاصة الدول النامية وإحداث المزيد من التنمية المستدامة إلى جانب البحث عن أشكال جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض الخارجي لتتلاءم مع نمط التعاون الاقتصادي الحادث وخاصة في الألفية الثالثة بغرض أحداث المزيد من التعاون الاقتصادي الدولي بشكل أكثر فعالية وأكثر عدالة أخذاً في الاعتبار علاقة التنافسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض الخارجي والدور الذي تلعبه العوامل والمحددات لكلاهما في تعميق التعاون الاقتصادي بل توزيعهما وأنماطهما وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الاقتصاد العالمي، بشكل أكثر كفاءة وتكافؤ بل وأكثر عدالة.

مشكلة البحث:

في ضوء المقدمة تتحدد مشكلة البحث في أن هناك علاقة تنافسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض الخارجي تؤدي إلى تعميق التعاون الاقتصادي الدولي وتثير تلك العلاقة العديد من التساؤلات لعل من أهمها:

- أيهما أفضل للتنمية المستدامة، هل الاستثمار الأجنبي المباشر أم الاقتراض الخارجي.؟
- ومن ناحية التكلفة والأعباء أيهما أكبر تكلفة وأكثر عبئاً.؟
- ومن ناحية المخاطر، هل الاستثمار الأجنبي المباشر مخاطره أقل أم أكبر من الاقتراض الخارجي.؟
- ومن ناحية الآثار السلبية أيهما أكثر من حيث الآثار السلبية على الاقتصاد الكلي هل الاستثمار الأجنبي أم الاقتراض الخارجي.؟

فروض البحث:

يقوم البحث على فرض أساس وهو أنه توجد علاقة تنافسية من الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض الخارجي تعمق من التعاون الاقتصاد الدولي في المستقبل إلى جانب محاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة.

هدف البحث:

ويصبح الهدف من هذا البحث هو تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض الخارجي مع بداية التسعينات وبداية الالفية الثالثة وما بعدها وبالتركيز علي الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٥ التي شهدت بقوة التنافسية بين المتخيرين للكشف عن مدى تعميق التعاون الاقتصادي الدولي من خلالهما وعلاقة التنافسية بينهما والآفاق المستقبلية لهذا التعاون الاقتصادي الدولي في ضوء توجهات تلك التدفقات على مستوى الاقتصاد العالمي.

خطة البحث:

تقوم خطة البحث على تناول عدد من النقاط بالبحث والتحليل واستخلاص النتائج واقتراح بعض التوصيات بناء على تلك النتائج، وذلك على النحو التالي:

أولاً: التحولات الاقتصادية العالمية ونمو الاستثمار الاجنبي المباشر والاقتراض الخارجي وتعميق التعاون الاقتصادي الدولي .

ثانياً: اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكله النسبي على مستوى العالم.

ثالثاً: المحددات والعوامل المؤدية إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعاً: مؤشرات تدفق الاقتراض الخارجي ومحدداته والعوامل المؤدية إليه.

خامساً: علاقة التنافسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض الخارجي.

سادساً: النتائج والتوصيات.

أولاً: التحولات الاقتصادية العالمية ونمو الاستثمار الأجنبي والاقتراض الخارجي

وتعميق التعاون الاقتصادي الدولي:

لعل المتبع للاقتصاد العالمي منذ نهاية الحرب العالمية وحتى العقد الثاني من الألفية الثالثة يلاحظ أن هناك العديد من التحولات الاقتصادية العالمية كانت لها انعكاسات واضحة على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض الخارجي وتعميق التعاون الاقتصادي الدولي بشكل متسارع ومتزايد وخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين الماضي والعقدين الأول والثاني من

الألفية الثالثة. وفيما يلي محاولة لإلقاء الضوء على تلك التحولات الاقتصادية العالمية، وذلك على النحو التالي:

١ - التحول نحو إقامة نظاماً اقتصادياً عالمياً جديداً:

وقد أسفر هذا التحول عن قيام ثلاث منظمات اقتصادية عالمية هي صندوق النقد الأولى IMF ليدير ما يطلق عليه بالنظام النقدي الدولي ويعمل على استقرار أسعار الصرف وتمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات ويمنح القروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل أن تطلب الأمر ذلك والبنك الدولي للتنمية WB الذي يدير النظام المالي الدولي ويشجع ويدفع الاستثمار الدولي والاستثمار الخاص لإحداث المزيد من التنمية للدول الأعضاء وخاصة الدول النامية وبالأخص الدول الأكثر فقراً حتى أطلق عليه مؤخراً نصير فقراء العالم ويمنح القروض طويلة الأجل على مستوى العالم.

أما منظمة التجارة العالمية WTO فقد أعلن عن وجودها في يناير ١٩٩٥ لتدير النظام التجاري وتحرر التجارة العالمية سواء على مستوى السلع أو الخدمات أو تحركات رؤوس الأموال والاستثمار بل والملكية الفكرية وتعميق مبدأ الاعتماد والاقتصاد المتبادل على مستوى العالم IMterdo pendemce

وقد انتهى النظام الاقتصادي العالمي الجديد عبر مراحل مختلفة^(١) إلى أربع مكونات رئيسية في الوقت الحاضر، هي المنظمات الاقتصادية العالمية والدول الأعضاء في الثلاث منظمات بالإضافة إلى التكتلات الاقتصادية التي تأخذ شكل قاري، مثل الاتحاد الأوروبي في قارة أوروبا، والنافتا NAFTA في قارة أمريكا الشمالية والآسيان في آسيا والكوميسا في أفريقيا والنديان في أمريكا اللاتينية وهكذا في عدد من المناطق الأخرى والمكون الرابع للنظام الاقتصادي العالمي الجديد هو الشركات المتعددة الجنسيات التي تلعب دوراً رئيسياً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركات في الدول الأم إلى الفروع والكيانات التابعة في الدول المضيفة بالإضافة إلى دورها المتزايد في نمو وزيادة التجارة العالمية.

٢ - التحول نحو آليات السوق والإصلاح الاقتصادي:

وقد حدث هذا التحول في العديد من دول العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي سابقاً بالإضافة إلى حدوث أزمة المديونية العالمية ١٩٨٢ عندما توقفت عدد من الدول النامية عن السداد^(٢)، بالإضافة إلى عوامل أخرى كثيرة أدت إلى هذا التحول نحو ترك قوى العرض والطلب لتتفاعل بحرية وظهرت سياسات التحرير الاقتصادي وتعميق مبدأ الحرية الاقتصادية في النشاط

(١) انظر في ذلك بالتفصيل:

د.عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، كتاب الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص ١٥ - ٢٠.

(2) TMF-, world Economic out look, 1983 p,181.

الاقتصادي وتزايد دور القطاع الخاص في هذا النشاط، وقد صاحب هذا التحول في الكثير من الحالات تطبيق وتزايد دور القطاع الخاص في هذا النشاط، وقد صاحب هذا التحول في الكثير من الحالات تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مما أسفر عن منح قروض خارجية مشروطة فيما أطلق عليه بالمشروطة الدولية أي المنح مشروط بتطبيق الإصلاح الاقتصادي وقد أصرح علي لتسميته التثبيت والإصلاح الهيكلي^(٣).

وأصبحت في الكثير من الحالات القروض الممنوحة مشروطة بتطبيق برنامج التثبيت والإصلاح الهيكلي المطروح من صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي بهدف تحقيق ما أطلق عليه بالتوازن الداخلي والتوازن الخارجي والأول بتخفيض عجز الموازنة العامة إلى أدنى مستوى ممكن أي ما بين ٣ - ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي والثاني معني بتحسين وضع وتخفيض عجز ميزان المدفوعات عند أدنى مستوى ممكن وبالتالي إكساب الدولة التي تطبق برنامج الإصلاح الاقتصادي، القدرة على سداد القروض الممنوحة وأعبائها مستقبلاً وفي نفس الوقت زيادة قدرتها على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقليل اعتمادها على الاقتراض الخارجي وكل ذلك لن يتحقق إلا بالتحول إلى تطبيق آليات السوق الحرة لكن بضوابط معينة ترتبط بمنع الممارسات الاحتكارية من خلال جهاز مخصص لذلك، وكذلك شبكة للأمان الاجتماعي من خلال صندوق مخصص لذلك أطلق عليه الصندوق الاجتماعي للتنمية على أن تقوم الدولة بدور المنظم والمراقب لآليات السوق بل وتشارك في التنمية من خلال تقوية البيئة الأساسية وتقليل مساحة الفقر واستهدافه ببرامج مخصصة لذلك.

٣ - التحول نحو الخصخصة:

من خلال برامج أطلق عليها برامج الخصخصة وتبلورت تلك البرامج في تطبيقاتها إلى أن تكون الخصخصة هي إعادة توزيع الأدوار في النشاط الاقتصادي ما للعام يبقى عاماً إذا ثبتت بمعايير اقتصادية وفنية أن ينجح العام في مجالات معينة بذاتها وما للخاص يصبح خاصاً وينجح فيه الخاص بالمعايير الاقتصادية والفنية وبلا قيود على القطاع الخاص في الدخول في النشاط الذي ينجح فيه والهدف النهائي هو تحقيق الكفاءة الاقتصادية على مستوى الوحدة الاقتصادية (شركة أو هيئة أو مؤسسة) وكذلك على مستوى قطاع النشاط ذاته (صناعي أو غيره) وكذلك الوصول إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ككل وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

(٣) انظر في ذلك:

د. عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، كتاب، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٥.

وقد أسفرت معظم البرامج التي طبقت، عن زيادة الوزن النسبي بدرجة كبيرة للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتراجع الوزن النسبي للقطاع العام بدرجة كبيرة وفي نفس الوقت زيادة الاستثمار الخاص وأصبح القطاع الخاص يقود عملية التنمية بل أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة من الشركات متعددة الجنسيات التي وجدت أنه من الأسهل لها شراء الشركات المعروضة للخصخصة وتمييتها وتطويرها بما يتوافق مع إستراتيجيتها وسياستها.

٤ - التحول نحو اقتصاديات المشاركة الدولية:

يعتبر التحول نحو اقتصاديات المشاركة الدولية، ناتج النظام الاقتصادي العالمي الجديد عبر مراحل ومكون من مكوناته وتقوم اقتصاديات المشاركة الدولية على تعميق مبدأ الاعتماد الاقتصادي المتبادل Economic Interdependence ذلك المبدأ الذي تأصل في العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة تقارب الأسواق وتربطها بل وتكاملها وخاصة مع دخول العولمة الاقتصادية كما سنرى فيما بعد.

وقد دخل مفهوم اقتصاديات المشاركة الدولية ليتحدد على عدة مستويات في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي هي^(٤).

المستوى الأول: عندما تقوم علاقة بين عدة دول من خلال إقامة منطقة تجارة حرة Free trade area بين دولتين أو أكثر كبدائية وتتحول إلى اتحاد جمركي ثم إلى سوق مشتركة ثم إلى اتحاد اقتصادي فيما يطلق عليه صور ومراحل التكتل الاقتصادي كما حدث في الاتحاد الأوروبي كنموذج للأربع مراحل.

المستوى الثاني: عندما تقوم علاقة في شكل اتفاقية بين تكتل اقتصادي مكون من عدة دول ودولة من الدول خارج التكتل الاقتصادي مثل المشاركة المصرية الأوروبية.

المستوى الثالث: عندما تقوم علاقة بين مجموعة دول غير متجانسة متقدمة ونامية تكون في شكل منتدى اقتصادي للتشاور والتحاوور حول القضايا الاقتصادية العالمية مثل منتدى دافوس أو تكون في شكل تجمع اقتصادي مثل الأبيك وأخيراً مجموعة دول العشرين 20G.

المستوى الرابع: عندما تقوم علاقة بين شركة متعددة الجنسيات وأحد الاقتصادات النامية أو المتقدمة عبر الاستثمار الدولي وتحركات رؤوس الأموال من خلال ما يسمى بالعولمة المالية والاستثمار الدولي وكذلك الاستثمار المشترك بين العام

(٤) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

د. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، كتاب الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٥، ص ص ١٠٥ - ١١٥.

والخاص وكل هذه المستويات تؤدي إلى زيادة الاستثمارات البيئية وبل والاستثمارات الدولية وتعميق العلاقات الاقتصادية الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي.

٥- التحول نحو تحرير التجارة الدولية من خلال الجات ومنظمة التجارة العالمية:

وقد تم هذا التحول على مرحلتين، المرحلة الأولى كان يتم تحرير التجارة الدولية على مستوى سلعه من خلال جولات المفاوضات التي كانت تعقدها سكرتارية الجات. وبعد قيام منظمة التجارة العالمية التي حلت محل سكرتارية الجات فقد تولت منذ يناير ١٩٩٥ تطبيق اتفاقيات الجات التي اتفق عليها في جولة أوروغواي لنبداً المرحلة الثانية من تحرير التجارة العالمية في كل المجالات تقريباً حيث تابعت المنظمة تطبيق وتنفيذ تحرير التجارة الدولية في مجالات السلع الزراعية والصناعية والخدمات والملكية الفكرية والاستثمار وإدارة النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف من خلال مجموعة من الآليات^(٥). مثل آلية صنع القرارات داخل المنظمة، وآلية فضل المنازعات وآلية مراجعة السياسات التجارية وآلية مكافحة الإغراق والدعم والرقابة وكان على قمة هذه الآليات هو المؤتمر الوزاري للمنظمة، الذي يعقد كل سنتين على الأقل.

وقد أسفرت عمليات تحرير التجارة الدولية عن نمو متزايد للتجارة الدولية وتحركات رؤوس الأموال عبر الدول وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل واضح والمساهمة في تعميق التعاون الاقتصادي الدولي رغم ضعف موقف الدول النامية في المفاوضات ومعاناتها من مشكلة فتح الأسواق الخاصة بالدول المتقدمة التي استطاعت أن تطبق بشكل أو بآخر ما يطلق عليه القيود الرمادية باحترافية شديدة تجاه الدول النامية.

٦- التحول نحو إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير:

وهذا التحول كان لا بد منه بعد التحول نحو آليات السوق وتحرير التجارة العالمية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد بمراحله ودخوله عصر العولمة الاقتصادية مع ملاحظة أن هذا التحول يمثل عملية تنموية طويلة الأجل حيث أن إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير تعني التحول من إستراتيجية للتنمية ذات توجه داخلي وهي الإحلال محل الواردات إلى إستراتيجية للتنمية ذات توجه خارجي تصديري وتزداد فيها درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم وتحتاج لبناء قواعد للتصدير والتخصص في إنتاج السلعة أو السلع أو جزء من السلعة التي للاقتصاد القومي فيها ميزة نسبية وتنافسية عالية ومحتملة والتكيف مع تحرير التجارة العالمية والسوق

(٥) يمكن الرجوع في كل ذلك إلى:

د. سعيد النجار، الحقوق الأساسية للبلاد النامية في ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية، رسائل النداء الجديد، رقم ٤٥ مارس ١٩٩٩، ص ٥.

العالمية المفتوحة وقد لوحظ في الكثير من التجارب الناجحة في العديد من الدول النامية على وجه الخصوص، علاقة ارتباط قوية بين القدرة على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الصادرات فيما أطلق عليه الاستثمار من أجل التصدير^(٦) واقتناص الفرص المتاحة في الأسواق العالمية المفتوحة بفعل تحرير التجارة الدولية، وعوامل أخرى بل والتحويلات الأخرى الحادثة في الاقتصادي العالمي.

٧- التحول نحو العولمة الاقتصادية:

تلك العولمة التي حولت العالم إلى عالم بلا حدود عالم بلا قيود قائم على الاعتماد الاقتصادي المتبادل مبني على قواعد سلوك بهدف نقل هذا العالم من وضع اقتصادي هو عليه إلى وضع اقتصادي أفضل^(٧).

وبالتالي يتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات على قواعد السلوك لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتكوين أشكالاً جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية بين الأطراف المكونة له، ويؤدي ذلك إلى نهوض إطار أعمال منظم عابر للقوميات وانتشار العولمة الاقتصادية على كافة المستويات الإنتاجية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية وبالتالي تطبيق ما يطلق عليه المعايير الدولية الحاكمة لكل الأطراف المكونة للعولمة الاقتصادية.

وبالتالي في ظل العولمة الاقتصادية يتعمق الاعتماد الاقتصادي المتبادل تحت مسمى الكل يحتاج الكل في عالم العولمة وأن ذلك لا بد أن يتبلور في شكل تعميق التعاون الاقتصادي الدولي وفي هذا الإطار ازداد نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الاقتراض الخارجي وخاصة الأول بمعدلات أكبر بكثير من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي وأصبح الذي لديه فوائض مالية نجدها أخذت تتدفق بانسيابية وبحرية نحو الذي لديه عجز والذي استطاع التكيف مع العولمة أصبح أكثر قدرة على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الصادرات وأحداث المزيد من التنمية المستدامة.

(6) kocchlim timothy, " the globalization of investment, cotemporary Economic policy ,Huntington Beach, Vol B, 1995, Ro20.29.

(٧) أنظر:

د. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركانها، تداعياتها، كتاب، الدار الجامعية، الاسكندرية ٢٠١٤، ص ١٥.

ثانياً اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكله النسبي على مستوى العالم:

١ - خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠١٥

يمكن التعرف على تلك الاتجاهات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الخريطة الاقتصادية العالمية للتوزيع الإقليمي خلال الفترة، ١٩٩٢-٢٠٠٣ حيث أوضحت المؤشرات التالية:

(أ) فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر الوارد:

١/١- أن الدول المتقدمة تستحوذ على ١٨٠.٨ مليار دولار في المتوسط بين المتوسط الإجمالي على مستوى العالم البالغ ٣١٩ مليار دولار أي بنسبة ٥٨.١% مما يحصل عليه العالم وتستحوذ أوروبا على ١٠٠.٨ مليار دولار أي بنسبة ٣٢.٤% مما يحصل عليه العالم وتحديداً الاتحاد الأوروبي الذي يستحوذ على ٩٥.٨ مليار دولار خلال نفس الفترة أي بنسبة ٣٠.٨% مما يحصل عليه العالم بينما نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تحصل على ٦٠.٣ مليار دولار في المتوسط خلال نفس الفترة وبنسبة تصل إلى ٣٣.٣% مما تحصل عليه الدول المتقدمة وبنسبة تصل إلى ١٩.٤% مما يحصل عليه العالم.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة الوارد ظل يتزايد خلال السنوات ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، حيث سجل ٤٧٢.٥، ٨٢٨.٤، ١١٠.٨ مليار دولار على التوالي.

وإذا حاولنا التعرف على الوضع النسبي له في الدول المتقدمة عام ٢٠٠٣ فإننا نلاحظ أنه وصل إلى ٦٥.٥% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم الذي بلغ ٥٥٩ مليار أما الاتحاد الأوروبي فقد وصل نصيبه إلى ٢٩٥.٥ مليار أي وبنسبة ٥٢.٧% مما يحصل عليه العالم.

٢/١- أما الدول النامية فقد استحوذت على ١١٨.٦ مليار دولار في المتوسط خلال الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٧ من المتوسط الإجمالي على مستوى العالم البالغ في نفس الفترة ٣١٠.٩ مليار دولار وبنسبة ٣٤.٥% استحوذت آسيا والمحيط الهادي منها على ٧٤.٥ مليار في المتوسط وبنسبة ٦٢.٨% من إجمالي الدول النامية ٢٣.٩% من إجمالي العالم واستحوذت جنوب شرق آسيا على ٦٩.٦ مليار جنيه وبنسبة ٥٨.٦% من إجمالي الدول النامية وبنسبة ٢٢.٤% مما حصل عليه العالم في المتوسط خلال الفترة والباقي لأمريكا اللاتينية وبنسبة قليلة لأفريقيا حيث بلغ نصيب أفريقيا ٤.٩% من إجمالي الدول النامية و ١.٨% من إجمالي العالم.

وإذا أخذنا الوضع النسبي للدول النامية عام ٢٠٠٣ فإننا سنجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بلغ ١٧٢ مليار وبنسبة ٣٠.٧% مما يحصل عليه العالم، وهي نسبة أقل

من متوسط الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ وهذه نتيجة تحتاج إلى التوقف عندها وتثير تساؤلاً هاماً هو كيف ينخفض النصيب النسبي للدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة مسألة تحتاج إلى تفسير وبحث عميق رغم أنه ثبت أن هذا النوع من الاستثمار كان وسيلة هامة لتسريع النمو الاقتصادي في الدول النامية^(٨).

وإذا حاولنا التعرف على الهيكل النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد داخل مجموعة الاقتصادات النامية عام ٢٠٠٣، فإننا نجد أن آسيا والمحيط الهادي استحوذت على ١٠٧.٣ مليار دولار وبنسبة ٦٢.٤٪ من إجمالي الدول النامية و ١٩.١٪ عن إجمالي العالم وتحصل دول جنوب شرق آسيا على ٦٩.٩ مليار دولار وبنسبة ٥٦.٥٪ من إجمالي الدول النامية و ١٧.٣٪ مما يحصل عليه العالم والباقي لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي.

أما أفريقيا فتحصل على أقل القليل حيث تحصل على ١٥ مليار دولار عام ٢٠٠٣ وبنسبة ٨.٧٪ من إجمالي الدول النامية ٢.٦٪ من إجمالي ما يحصل عليه العالم.

٣/١- فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر الصادر:

وفي إشارة سريعة إلى تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر فنسجد أنه كان ٦٨٧.٢ مليار دولار في المتوسط وبلغ نصيب الدول المتقدمة منه ٥٧٥.٧ مليار دولار في المتوسط وبنسبة ٨٤٪ والباقي للدول النامية ويصدر الاتحاد الأوروبي النصيب الأكبر بمتوسط حوالي ٣٣٣.٥ مليار دولار وبنسبة ٥٨.٨٪ من نصيب الدول المتقدمة و ٤٩٪ مما يصدره العالم بينما كان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية ٧٧.٦ مليار دولار وبنسبة ٢٨.١٪ مما تصدره الدول المتقدمة و ٢٣.٦٪ مما يصدره العالم.

وقد ظل الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر يتزايد من ٦٨٧.٢ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى ١٠٩٢.٣ مليار دولار عام ١٩٩٩ إلى ١١٨٦.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ثم أخذ ينخفض بدرجة ملحوظة عام ٢٠٠١ حيث وصل إلى ٧٢٧.٥ مليار دولار ثم إلى ٥٩٦.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢ ووصل إلى ٦١٢.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٣.

وإذا أخذنا الصورة والهيكل النسبي له عام ٢٠٠٣ فإننا نجد أن الدول المتقدمة صدرت حوالي ٥٦٩.٦ مليار دولار وبنسبة ٩٣.١٪ والباقي للدول النامية وكان نصيب الاتحاد الأوروبي ٣٣٧ مليار دولار وبنسبة ٥٩.١٪ من نصيب الدول المتقدمة و ٥٥٪ مما يصدره العالم.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فنجدها عام ٢٠٠٣ تصدر ١٥١.٩ مليار دولار وبنسبة ٢٦.٦٪ مما تصدره الدول المتقدمة و ٢٤.٨٪ مما يصدره العالم.

(8) UNCTAD, World investment, Report 1895 Transnational Corporation and compatineness New York, Uniled Nation 1996 Pp 70- 71.

ومن الواضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر تستحوذ عليه الدول المتقدمة ويلعب الاتحاد الأوروبي دوراً رئيسياً فيه وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية ولكن بدرجة أقل.

٤/١- ومن الملاحظات الهامة فيما يتعلق بتوجهات الاستثمار الأجنبي المباشر أن هذه الاستثمارات تقودها شركات متعددة الجنسيات من الدول المتقدمة وهي تعمل على تدفق ما يقرب من ٩٥٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

وتقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر حتى عام ٢٠٠٣ ما لا يقل عن ٦١٠٠٠ شركة متعددة الجنسيات عبر العالم وأكثر من ٩٠٠٠٠ شركة أجنبية تابعة تمثل رصيد للاستثمار الأجنبي المباشر يبلغ نحو ٧ تريليون دولار.

ومن الملاحظات الهامة على الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر أنه لوحظ أن بعض البلدان النامية تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر الصادر حيث لوحظ أن بعض البلدان النامية تقوم بالاستثمار في الخارج أكثر مما تفعله بعض البلدان المتقدمة إذا قيس ذلك كنسبة من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي- مثال ذلك سنغافورة ٣٦٪ خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ وشيلي ٧٪ وماليزيا ٥٪ بالمقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية ٦٪ وألمانيا ٤٪ واليابان ٣٪ وهناك توقعات بزيادة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه البلدان النامية ومن بلدان نامية أخرى فهل هناك خريطة استثمارية جديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدأت في الظهور؟ وهي مسألة تحتاج إلى التأمل^(٩).

ومن الملاحظ أن ستة وثلاثون دولة في أفريقيا شهدت ارتفاعاً في التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر وكان الانتعاش يركز في الاستثمار في الموارد الطبيعية وتزايد حركة اندماج وشراء الشركات عبر الحدود وبخاصة من خلال عمليات الخصخصة وقد بدأ أيضاً الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات وخاصة الاتصالات والكهرباء وتجارة التجزئة. وينتظر أن تؤدي التحسينات في مناخ الاستثمار وخاصة في نطاق النظم الإدارية والتنظيمية إلى تسهيل الطريق أمام جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في البلدان الأفريقية^(١٠).

٢- خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١١: (انظر الجدول رقم (٢) ورقم (٣) بالملحق الإحصائي)

١/٢- يلاحظ أنه مع بداية ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٧، أي قبل الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨، سجل الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم نمواً واضحاً لمستويات

(٩) د. ماجدة شلبي، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٢١٠، أبريل ٢٠١٣، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٦٧-٦٨.
(١٠) د. عبد المطلب عبد الحميد، مدى فعالية الحوافر الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط القومي، العدد الثاني، ديسمبر ١٩٩٥، ص ٢٥.

غير مسبوقه حيث كان ٥٦٥.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٣ ووصل إلى الذروة عام ٢٠٠٧ حيث بلغ ١٩٧٨.٨ مليار دولار .

ومن ناحية أخرى فإن إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر قد تزايد بشكل ملحوظ كاتجاه عام خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١١ حيث قفز من حوالي ٥٦٥.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٣ إلى ١٥٢٤.٤ مليار دولار عام ٢٠١١ وبذلك تضاعف ثلاث مرات تقريباً ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد عمليات الاندماج والاستحواذ في العديد من الشركات خاصة في الدول المتقدمة، والتحسين الملحوظ في مناخ الاستثمار في العديد من الاقتصادات الناشئة نتيجة لاتخاذ العديد من الإجراءات للتيسير وتحسين مناخ الاستثمار، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الأرباح التي حققتها الشركات دولية النشاط وإعادة استثمارها مرة أخرى مما أدى إلى مساهمتها في زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً بنحو ٣٠٪^(١١).

٢/٢- وفي محاولة للتعرف على التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكله النسبي عبر الاقتصادات المتقدمة والنامية والمتحولة والمناطق والتوزيع الإقليمي عالمياً وخاصة في الفترة ما بعد الأزمة الاقتصادية ٢٠٠٥-٢٠١١ والتي تمثل مرحلة التزايد الملحوظ لتلك الاستثمارات حيث يمكن ملاحظة ما يلي:

١/٢/٢- فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في صورة تدفقات داخلية، فقد استحوذت الاقتصادات المتقدمة على ٧٤٧.٩ مليار دولار عام ٢٠١١ من إجمالي ١٥٢٤.٤ مليار دولار على مستوى العالم وبنسبة ٤٩.١٪ بعد أن كان ٦٠١.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩ من إجمالي عالمي وصل إلى ١١٩٧.٥ مليار دولار وبنسبة ٥٠.٦٪.

ومن ناحية أخرى كان نصيب الاقتصادات النامية ٦٨٤.٤ مليار دولار عام ٢٠١١ وبنسبة ٤٤.٩٪ (بعد أن كان ٥١٩.٣ مليار دولار وبنسبة ٤٣.٣٪ عام ٢٠٠٩).

ويعتبر هذا الرقم رقماً قياسيماً لصالح الاقتصادات النامية على حساب الاقتصادات المتقدمة أي نقصاً من نصيب الاقتصادات المتقدمة وهو تحول هام نحو تعميق التعاون الاقتصادي الدولي لصالح الدول النامية.

مع ملاحظة أن شرق وجنوب آسيا والتي تضم الصين والهند وأندونيسيا وغيرها تستحوذ على ٢٢٪ عام ٢٠١١ من إجمالي العالم وكذلك أمريكا اللاتينية والكاريبي حيث بلغ نصيب تلك

(١١) راجع:

مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم القرار، الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، كيف تطور خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١١، العدد (٢) مارس، ٢٠١١، ص ٤.
كذلك: الأوتكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار في العالم، ٢٠١٢، نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار، الأمم المتحدة، نيويورك، جنيف، ٢٠١٢، ص ٨.

المنطقة ١٤.٦٪ ثم تأتي بعد ذلك باقي المناطق التي تستحوذ على نسبة قليلة واقلهم أفريقيا التي تحصل فقط على ٢.٦٪ من إجمالي العالم.

٢/٢-٢- أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في صورة تدفقات خارجية، فتأتي الاقتصادات المتقدمة لتتفوق تفوقاً ملحوظاً على الاقتصادات النامية حيث صدرت ١٣٣٧.٤ مليار دولار من إجمالي عالمي ١٦٩٤.١ مليار دولار أي بنسبة ٧٣٪ وهي نفس النسبة عام ٢٠٠٩ بقيمة بلغت ٨٥٧.٨ مليار دولار.

بينما كان نصيب الاقتصادات النامية ٢٣.٦٪ عام ٢٠١١ بقيمة بلغت ٣٨٣.٨ مليار دولار بعد أن كانت ٢٣.٨٪ عام ٢٠٠٩ بقيمة بلغت ٢٦٨ مليار دولار وهو ما يبرز دور الاقتصادات المتقدمة في تعميق التعاون الاقتصادي الدولي.

مع ملاحظة أن منطقة شرق وجنوب شرق آسيا التي تضم الصين والنهد وغيرها تصدر أكبر نسبة على مستوى المناطق حيث تصل إلى ١٤.٢٪ على مستوى العالم عام ٢٠١١ بينما تأتي باقي المناطق بنسب هزيلة صغيرة مثل أفريقيا ٠.٢٪ عام ٢٠١١ وهي نتيجة منطقية لأن هذه المناطق نظراً لطبيعتها هي دول مستوردة أي مستقبلية وفي حاجة أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر.

٣/٢- ومن جانب آخر للتحليل يمكن ملاحظة توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بين الاقتصادات المتقدمة والنامية والانتقالية خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١١ على النحو التالي (أنظر الجدول رقم ٣ بالملحق الإحصائي).

١/٣/٢- استحوذت الاقتصادات المتقدمة على النصيب الأكبر من إجمالي حجم الاستثمارات المباشر- خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١١ حيث كان نصيبها ٦٣.٩٪ عام ٢٠٠٣ بقيمة بلغت ٣٦١.٣ مليار دولار من إجمالي ٥٦٥.٢ مليار دولار عالمياً وقد وصلت تلك النسبة عام ٢٠١١ إلى ٤٩.١٪ بقيمة بلغت ٧٤٧.١ مليار دولار من إجمالي ١٥٢٤.٤ مليار دولار، وهي نسبة لازالت الأكبر، ولكنها انخفضت لصالح الدول النامية بدرجة أكبر وبدرجة أقل لصالح الاقتصادات الانتقالية (المتحولة) وهي نتيجة في صالح تعميق التعاون الاقتصادي الدولي.

٢/٣/٢- زاد نصيب الاقتصادات النامية عام ٢٠١١ حيث بلغ ٤٤.٩٪ بقيمة ٦٨٤.٤ مليار دولار من ١٥٢٤.٤ مليار دولار بعد أن كانت ٣٢.٢٪ عام ٢٠٠٣ بقيمة بلغت ١٨٤ مليار دولار من ٥٦٥.٢ مليار دولار وهو في صالح تعميق التعاون الاقتصادي الدولي كما تمت الإشارة قبل ذلك.

٢/٣/٢- وعلى مستوى الاقتصادات الانتقالية، فقد زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام ٢٠٠٣ حيث سجل ١٩.٩ مليار دولار بنسبة ٣.٥٪ من الإجمالي عالمياً ووصل إلى ٩٣.٥ مليار دولار وبنسبة ٦٪ من الإجمالي عالمياً.

٣- خلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٦ (انظر الجدول رقم ٤ بالملحق الإحصائي):

١/٣- فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي الداخل (الوارد) يلاحظ أنه واصل تزايد حيث وصل عام ٢٠١٦ إلى ١٧٤٦ مليار دولار بعد أن كان ١٤.٣ مليار دولار عام ٢٠١٢ أي بنسبة زيادة حوالي ٢٧٪ وهو ما يعكس تأثيره في إحداث المزيد من التعاون الاقتصادي الدولي. ٢/٣- أما عن التوزيع الإقليمي وهيكله النسبي فقد استحوذت الاقتصادات المتقدمة على ١.٣٢ مليار دولار عام ٢٠١٦ من ١٧٤٦ إجمالي عالمي وبسبب ٥٩.١٪ وقد زاد عن عام ٢٠١٢ حيث كانت النسبة ٤٨.٢٪، وفي المقابل فإن نصيب الاقتصادات النامية عام ٢٠١٦ كان حوالي ٦٤٦ مليار دولار ونسبة ٣٧.٥٪ حيث انخفضت عن عام ٢٠١٢ حيث كانت ٤٥.٦٪ وقد يرجع ذلك إلى ظروف خاصة بمناخ الاستثمار ومعدلات النمو في عدد من الدول ذات وزن نسبي كبير في هذه المجموعة من الدول، حيث أن هذا الانخفاض عكس ما كان في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١١.

مع ملاحظة أنه لا زالت آسيا تستحوذ على ٢٥.٣٪ في عام ٢٠١٦ وأمريكا الشمالية ٢٤.٣٪ وأمريكا اللاتينية ٨.١ بينما بقيت أفريقيا أقلهم بنسبة ٣.٤٪ من إجمالي العالم. ٣/٣- أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي الخارج، فقد زاد عام ٢٠١٦ إلى ١٤٥٢ مليار دولار بينما كان ١٢٨٤ مليار دولار عام ٢٠١٢ وهو أقل من الاستثمار الأجنبي الداخل سواء في القيمة أو نسبة الزيادة. ويلاحظ من ناحية أخرى أن الاقتصادات المتقدمة تستحوذ على ٧١.٩٪ والاقتصادات النامية ٢٦.٤٪ وباقي الاقتصادات النسبة الباقية عام ٢٠١٦ (بقيمة بلغت ١٠٤٤ مليار دولار و ٣٨٣ مليار على التوالي).

وهو ما يبرز دور الاقتصادات المتقدمة في تعميق التعاون الاقتصادي الدولي، مع ملاحظة أن نسبة منطقة آسيا ٢٥.١٪ وفي المقابل أوروبا ٣٥.٤٪ وأمريكا الشمالية ٢٥.٢٪ عام ٢٠١٦. وتأتي باقي المناطق بنسب صغيرة وضعيفة مثل أفريقيا ١.٣ عام ٢٠١٦ لأن هذه المناطق هي مستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من أن تكون مصدره.

٤/٣- ومن جانب آخر للتحليل يمكن ملاحظة توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بين الاقتصادات المتقدمة والنامية والانتقالية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، حيث يلاحظ استحواد الاقتصادات المتقدمة على النصيب الأكبر عام ٢٠١٦ حيث بلغت النسبة ٥٩.١٪ بينما تأتي الاقتصادات النامية بنسبة ٣٧.٧٪، و ٣.٩٪ للاقتصادات الانتقالية من إجمالي عالمياً.

ثالثاً: المحددات والعوامل المؤدية إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة:

تبدو محاولة حصر العوامل والمحددات والدوافع المؤدية إلى جذب وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة مسألة صعبة، حيث تتعدد تلك العوامل والمحددات والدوافع، بل تختلف النظريات التي توضح وتفسر هذه العوامل والمحددات والدوافع، ويكمن التغلب على تلك الصعوبة من خلال إجراء محاولة لاسترجاع أهم تلك النظريات ثم إلقاء الضوء على العوامل والمحددات والدوافع الأساسية من خلال الاستعانة ببعض الدراسات التي أجريت في هذا المجال. إلا أنه يلاحظ منذ البداية على تلك النظريات والدراسات أنها أوضحت جميعها تقريباً أن الحوافز الضريبية ليست إلا واحداً من عوامل جذب وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وليس شرطاً أن تكون العامل الحاسم وأن تلك الحوافز لا تكفي وحدها لاستقطاب وجذب مقادير متزايدة ومتواصلة من الاستثمار الأجنبي.

وبالبحث في النظريات الموضحة للعوامل والمحددات والدوافع التي تعمل على جذب وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتضح أن هناك نظرية التحركات الدولية لرأس المال التي تفسر انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال اختلافات أسعار الفائدة بين الدول وهي تنطبق أكثر على الاستثمارات غير المباشرة في الأوراق المالية دون غيرها من الاستثمارات وهناك نظرية المنشأة الصناعية التي تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس تحقيق عائد أكبر من الاستثمار في الخارج على أن تمتلك المنشأة المستثمرة في الخارج مجموعة من المزايا الاحتكارية وشبه الاحتكارية مثل التفوق التكنولوجي والمعرفة الفنية وبراءات الاختراع ورؤوس الأموال الضخمة وحياسة العمالة المدربة والإنفاق الضخم على البحث والتطوير وغيرها^(١٢).

إلا أن النظرية الانتقالية بشمولها قدرة على الإحاطة بهذه الظاهرة غير أنه من الضروري ملاحظة أنه في مجالات معينة تلعب المزايا المكانية الدور الأكبر دون أن تنفرد بالتفسير بينما في حالات أخرى تلعب المزايا الاحتكارية للمشروعات أو الدولة المستثمرة الدور الحاسم، وفي حالات ثالثة يتفوق الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية وتغطي كافة القيود الحكومية أمام الاستخدامات البديلة على غيره من العوامل كسبب من أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج. وفي ضوء تلك النظريات وما أوضحتها من عوامل وبلاستعانة ببعض الدراسات التي تمت في مجال تحديد العوامل والمحددات والدوافع المؤدية إلى جذب وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة فإنه يمكن حصر العوامل التالية:

(١٢) انظر في ذلك:

د. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، وناسية مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأفريقيا اللاتينية، الدار الجامعية، كتاب، ٢٠١٠، ص ص ٢٥ - ٣٥.

١- مناخ الاستثمار بمكوناته ومحدداته التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب للاستثمار من عدمه وهذه المكونات والمحددات هي:

١/١- المحددات الاقتصادية التي تشتمل على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى أداء الاقتصاد القومي ومن أهمها درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم والتي تعني أنه كلما زادت تلك الدرجة كلما كان الاقتصاد القومي جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح ويمكن الاستدلال على ذلك من قياس نسبة الصادرات إلى الناتج القومي ودرجة تركيز الصادرات^(١٣).

وهناك أيضاً المحدد الخاص بالقوة التنافسية للاقتصاد القومي الذي يعني أنه كلما زادت تلك القوة كلما كان الاقتصاد القومي جاذباً للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال معدل نمو الصادرات فعندما يكون في حالة تزايد كلما دل على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد القومي والعكس صحيح. وأيضاً هناك الرقم القياسي لأسعار الصادرات فإذا اتجه إلى الانخفاض كلما دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد القومي في مجال جذب الاستثمار الأجنبي.

وهناك المحدد الخاص بمدى القدرة على إدارة الاقتصاد القومي الذي يعني أنه كلما تميزت إدارة الاقتصاد القومي بالكفاءة كلما كان الاقتصاد القومي جاذباً للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح ويستدل على ذلك من خلال قيمة الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي ومعدل التغير فيها وعدد شهور تغطية الواردات فكلما زادت كلما دل ذلك على كفاءة إدارة الاقتصاد القومي وازدادت جاذبيته للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح وهناك في هذا المجال أيضاً المؤشر الخاص بنسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج القومي فكلما انخفضت هذه النسبة كلما كان الاقتصاد القومي جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح وعلى نفس المنوال تأتي دلالة مؤشري عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة للدولة.

وأخيراً هناك المحدد الخاص بقوة الاقتصاد القومي واحتمالات نموه وتقدمه فكلما زاد قوة الاقتصاد القومي وزادت احتمالات نموه وتقدمه كلما كان جاذباً للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح ويستدل على ذلك من خلال مؤشرين هما معدل النمو الاقتصادي الذي إذا زاد دل على جاذبية الاقتصاد القومي للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح وكذلك معدل التضخم كلما انخفض كلما دل على جاذبية الاقتصاد القومي للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح.

انظر في ذلك: (13)

Umctad, World investment report 2015, umctad Handbook of statistics, reporte 2015, Pp 344- 345.

٢/١- المحددات الخاصة بالنظام الاقتصادي والسياسي والبيئي والمؤسسي فكلما كان النظام الاقتصادي يعمل بآليات السوق والحرية الاقتصادية كلما كان جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح وكلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي والأمني وعدم وجود احتمالات ومخاطر الحروب كلما كان ذلك جاذباً للاستثمار والعكس صحيح^(١٤) وكلما انطوى النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الإيجابية والمواتية للاستثمار الأجنبي كلما كان ذلك جاذباً له والعكس صحيح أما عن النظام المؤسسي الذي يتكون من النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والمنظمين ونظم المعلومات الاستثمارية فكلما كان النظام الإداري يتميز بسلامة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مكتبية إدارية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح وكلما تميزت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار بالكفاءة الإدارية والتنظيمية واتجهت إلى تطبيق مبدأ اللامركزية في إدارة الاستثمار كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح.

أما عن المنظمين فكلما توافر عدد كاف من المنظمين الأكفاء كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح وفيما يتعلق بنظام المعلومات الاستثمارية فكلما أتاح البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالذقة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح.

٣/١- المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية^(١٥)، فكلما كانت تحررية ومرنة وواضحة وتتميز بالاستقرار وغير متضاربة في الأهداف وتتسم بالكفاءة والفعالية وتتواءم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي وعلى مستوى التحولات العالمية كلما كانت في مجموعها جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. ومن الضروري أن تحتوي السياسة المالية على الحوافز الضريبية المناسبة وسعر وعبء ضريبي مناسب لتكون مشجعة للاستثمار. ومن ناحية أخرى تضم سياسة للإنفاق العام تؤدي إلى تقوية البنية الأساسية وهو ما يؤدي إلى جذب الاستثمار ومن الضروري أن تكون السياسة النقدية توسعية ومتوافقة مع حجم النشاط الاقتصادي وسياسات التجارة الدولية لا بد أن تكون تحررية وكذلك السياسية السعرية وأيضاً سعر الصرف كلما كانت تحررية واقعية كلما أدت إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤/١- المحددات القانونية والتشريعية التي تعمل على تنظيم التعامل مع الاستثمار الأجنبي وتعمل على تحفيزه وبالتالي كلما انطوت على قانون موحد للاستثمار واضح وغير متضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات العلاقة وبه الضمانات الكافية مع عدم مصادره وعدم

(14) Covgo Aless amdmas, The Derminants of FDI, A comparative analysis, Economic Research, London, actobar1990.

(15) Anders on, P.S, Foreign Direct Investment and employment in the industrial countries, Disworking 'Papers. N.G1 Switzerland November P1998.13.

تأميم وخلافه ويكفل حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية خروج ودخول رأس المال وكلما تضمنت مجموعة من الحوافز الضريبية المناسبة المتوافقة مع كفاءة السياسة الضريبية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولعل النتيجة التي يمكن الخروج بها من تحليل العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار أنها تنطوي على العديد من المكونات والمحددات وليست الحوافز الضريبية وحدها حيث أنها أحد هذه المكونات والمحددات كما أنها ليست العامل الحاسم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢- مجموعة العوامل والمحددات المرتبطة بالقدرة التنافسية للدولة المضيفة بالمقارنة بالدول الأخرى^(١٦) وتتركز أهمها في تكلفة عنصر العمل ومدى توافره والمستوى ومهاراته وإنتاجيته وأيضاً البنية الأساسية ومدى كفاءتها وتكاليف النقل والوقت الذي يستغرقه الشحن وتسهيلات النقل والاتصالات اللاسلكية من ناحية التكلفة وإمكانية الاعتماد عليها والكهرباء والطاقة من ناحية التكلفة وإمكانية الاعتماد عليها والأرض وتكلفتها ومدى توافرها يضاف إلى ذلك العناصر المؤثرة على سياسة مشروعات الأعمال والتي تمت معالجتها في مكونات مناخ الاستثمار وهناك عناصر أخرى فيما يتعلق بمحددات القدرة التنافسية للدول المضيفة مثل التمويل من ناحية التكلفة ومدى توافره والمعلومات من ناحية الدقة ومدى الاعتماد عليها والخدمات لأعمال والنفوذ إلى الموردين وتوافر المدخلات في السوق المحلي كلها وغيرها تكون مكملة لمكونات مناخ الاستثمار وتجعل دولة معينة أكثر قدرة على جذب الاستثمار الأجنبي إليها من غيرها.

ويشير البعض في هذا المجال إلى أن التحركات الدولية للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥ اتجهت في الأساس إلى المناطق التي تتوفر فيها أسواق داخلية واسعة وشبكات ممتدة للتوزيع وبنية أساسية متقدمة وانخفاض في تكاليف الإنتاج وارتفاع في الإنتاجية ووفرة في المواد الخام وارتفاع في متوسط دخل الفرد وهي الأمور التي تجعل متوسط معدل الربح في هذه المناطق مرتفعاً.

٤- العائد على الاستثمار والذي يعتبر أحد العوامل الهامة الرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا توقعاً للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار عند اتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة.

٤- الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي والتي تعني بصفة عامة كمية رأس المال التي يمكن أن تستثمر في الاقتصاد القومي والتي تعني بصفة عامة كمية رأس المال التي يمكن أن تستثمر

(16) Amdrea Bolth, the assessment international competitiveness, Oxford of economic policy, Vol. 12 no. 3 1998, pp. 55.

بكفاءة أو بعائد مجز في الدول محل الاعتبار وتتوقف الطاقة أو القدرة الاستيعابية لاقتصاد ما على ثلاثة عوامل أساسية أولها المجالات الاستثمارية المتاحة داخل الاقتصاد محل الاعتبار أي فرص الاستثمار وثانيها القيود التي تحد من استغلال المجالات الاستثمارية المتاحة في هذا الاقتصاد وثالثها نوع وحجم العائد المطلوب على رأس المال المستثمر.

٥- الصحة الاقتصادية وإثبات القدرة على النمو حيث يوجد ثمة ارتباط مباشر بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة معينة ومستوى التطور الاقتصادي لهذه الدولة فعندما يكون التطور الداخلي للدولة الراغبة في جذب المستثمر الأجنبي محدوداً فإن ذلك لا يهيئ ظروفاً مناسبة لعمل الاستثمارات الأجنبية^(١٧).

٦- حجم السوق وهو أحد أهم المحددات التي أثبتت معظم الدراسات التطبيقية أهميته في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وقد اعتمدت الدراسات التطبيقية على الناتج المحلي الإجمالي للدلالة على حجم السوق على الرغم من عدم وجود ما يؤكد إمكانية استخدامه للدلالة على حجم السوق وقد اختلفت الدراسات التي اختبرت حجم السوق كأحد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بين دراسات تستخدم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وأخرى تستخدم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في حين أن البعض الآخر قد استخدم نسبة الناتج المحلي الإجمالي في الدولة المضيفة إلى الدولة الأم.

وجدير بالذكر أن معظم الدراسات التي تناولت حجم السوق بالدراسة قد وجدت أن له تأثير معنوي موجب على الاستثمار الأجنبي المباشر ومن هذه الدراسات التي تناولت ٧١ دولة أفريقية بالدراسة من بينها مصر ودراسة بالتطبيق على ماليزيا خلال الفترة من ١٩٦٠ - ٢٠٠٥ ودراسة بالتطبيق على الهند خلال الفترة من ١٩٩١ - ٢٠٠٨ وجميعها استخدمت معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر تقريبي لحجم السوق^(١٨).

وقد أكدت هذه النتيجة دراسة حديثة استخدمت متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدلالة على حجم السوق بالإضافة إلى بعض الدراسات التي استخدمت نسبة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدولة الأم إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول المضيفة وجميع هذه الدراسات أكدت على وجود تأثير طردي معنوي إحصائياً لحجم السوق.

٧- **البنية الأساسية:** تعتبر البنية الأساسية أحد المتغيرات التي تعمل على زيادة إنتاجية الاستثمار ومن ثم فهي تحفز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن استخدام خطوط التليفون لكل ١٠٠٠ شخص كمؤشر لتطور البنية الأساسية وعلى الرغم من عدم دقة هذا المؤشر خاصة

(١٧) إباد محمد عطية، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأساليب تشخيصه دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠١٠، ص ١٠.

(١٨) د. عمرو محمد محمود سليمان، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة مقارنة، على الدول النامية، بحث، مجلة البحوث، كلية التجارة، الإسماعيلية، ٢٠١٠، ص ٢٥.

بالنسبة للدول النامية إلا أنه المؤشر المتاح لأغلب الدول بيد أن بعض الدراسات استخدمت إجمالي الإنفاق الحكومي على قطاع النقل والاتصالات كمؤشر تقريبي لتطوير البنية الأساسية وهو المؤشر الأقرب والأدق كما أنه يرتبط بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أوضح مقارنة بمؤشر استخدام خطوط التليفون لكل ١٠٠٠ شخص^(١٩).

وتشير بعض الدراسات أن نوع الاستثمار يحدد مدى أهمية البنية الأساسية كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر فالاستثمارات التي تركز على حجم السوق (توسيع القاعدة أو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي) تتجه إلى إحلال الإنتاج المحلي محل التصدير إلى هذه الدولة وهي بذلك تدخر تكلفة النقل والتعريفية الجمركية وأخرى تبحث عن الموارد الطبيعية وهذه الاستثمارات تركز على تدنيه التكاليف (الرأسي) وتعتبر تكلفة النقل والجمارك أحد بنود تكلفة الإنتاج وأخيراً الاستثمار الذي يسعى إلى تحقيق الكفاءة وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر بكافة أنواعه يهتم بتكلفة النقل والتعريفية الجمركية كأحد بنود التكلفة ومن ثم يعتبر الإنفاق الحكومي على قطاع النقل والاتصالات أفضل مؤشر تقريبي للدلالة على البنية الأساسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد اتفقت هذه الدراسات على وجود علاقة طردية بين تطوير البنية الأساسية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من اختلاف الفترة الزمنية محل الدراسة وأسلوب القياس المستخدم وطريقة التعبير عن تطوير البنية الأساسية.

٨- الانفتاح الاقتصادي: يساهم الانفتاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لأن هذا الانفتاح يضيف سهولة على تحركات رؤوس الأموال إلى الداخل والخارج وتستخدم معظم الدراسات نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن الانفتاح الاقتصادي إلا أن بعض الدراسات قد استخدمت نسبة الصادرات إلى الناتج أو نسبة الواردات إلى الناتج للدلالة على الانفتاح الاقتصادي وجدير بالذكر أن معظم الدراسات التي أجريت حول الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية حددت وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر وهذه النتيجة تؤكد صحة الحجج التي ترى أن تحرير التجارة يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر^(٢٠).

(19) Aonykdam, Alam, Determimant EFD, Igyrmal of, Economic studies vol. elo. No 4, 2013, P.215.

(20) Harinder singh, lxwang.w. Jun some New Evidence on determinants of foreign direct investment in developing countries, international finance the world Bank policy research working, paper 1995. 1531.

وقد أكدت هذه النتيجة^(٢١) بعض الدراسات التطبيقية التي تناولت اختبار العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع هذا التفاوت في نتائج الدراسات التطبيقية إلى اختلاف مؤشر التعبير عن الانفتاح الاقتصادي فبعض الدراسات تستخدم مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والبعض الآخر قد استخدم إجمالي الصادرات كنسبة من الناتج كما أن هناك دراسات قد استخدمت إجمالي الواردات كنسبة من الناتج أو نسبة الصادرات في الدولة الأم إلى الصادرات في الدولة المضيفة مع اختلاف الدول محل الدراسة بين دول نامية وأخرى متقدمة لا يعتبر الانفتاح الاقتصادي أحد محددات جاذبيتها كذلك اختلاف الفترة وأسلوب القياس المستخدم.

٩- **تكلفة عنصر العمل والمحددات الأخرى المرتبطة بالقدرة التنافسية للدولة المضيفة:** توضح معظم الدراسات التطبيقية أن هناك علاقة عكسية بين تكلفة عنصر العمل والاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة في الصناعات كثيفة العمل وتعتبر تكلفة العمل وإنتاجيته أحد عوامل الجذب خاصة بالنسبة للشركات التي تسعى إلى الإنتاج الموجه نحو التصدير لتكوين سلسلة توريد لجميع أنحاء العالم، وهناك عدة معايير لقياس تكلفة العمل منها تكلفة وحدة العمل بالعملة الأجنبية وذلك لتفادي مشكلة ارتباط انخفاض تكلفة العمل بالإنتاجية المنخفضة وكذلك الحال بالنسبة لقيمة العملة.

وقد اتضح أن هناك علاقة عكسية معنوية بين معدل الأجور واحتمالية الدولة المضيفة عندما يكون هدف الشركة التوجه بالصادرات وبالإضافة إلى تكلفة العمل، هناك البنية الأساسية وترى كفاءتها وتكاليف النقل والوقت الذي تستغرقه الشحن وتسهيلات النقل والاتصالات اللاسلكية من ناحية التكلفة وإمكانية الاعتماد عليها والكهرباء والأرض وتكلفتها ومدى توافرها، إلى جانب التمويل من ناحية التكلفة ومدى توافر^(٢٢) القدرة على التنبؤ بالبيئة الخارجية كما يمكن تعريف المخاطر السياسية أنها حالة عدم اليقين بشأن الظروف الاقتصادية والسياسات الحكومية وينظر إلى المخاطر السياسية على أنها نوع وعدد السلوكيات العدوانية ذات الصلة سياسياً التي تحدث داخل دولة ما على مدى فترة زمنية محددة ويمكن التمييز بين أربعة أنواع رئيسية من المخاطر السياسية التي يتم تقييمها من قبل المستثمرين: منها عدم الاستقرار العام ومخاطر نزع الملكية ومخاطر العمليات المرتبطة بالصراع ومخاطر النقل.

(21) ABULF shamsuddm, Economic Detevmenants of Foreign Direct Investment in less developed countries Economic Development Review, spring, 1994 p.33.

(٢٢) انظر في ذلك بالتفصيل:

د.نورا محمد أمين، مداخل زيادة القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، أكاديمية دار العلوم الإدارية، ٢٠١٧، ص ٢٥.

وتشير عديد من الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يميل إلى التدفق للدول التي تتميز بالحرية المدنية والسياسية وأن الدول ذات المخاطر المرتفعة مع ثبات العوامل الأخرى تتلقى استثمار أجنبي مباشر أقل نسبياً.

وقد حاولت دراسة حديثة قياس أثر المخاطر السياسية على جذب الاستثمار الأجنبي في الدول الأعضاء في OECD والدول غير الأعضاء في OECD خلال الفترة من ١٩٨٤-٢٠٠٩ (٢٣).

وانتهت هذه الدراسة إلى نفس نتائج الدراسات الأخرى حيث وجدت أن العامل الرئيسي لضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف هي المخاطر السياسية بمؤشراتها الفرعية ومؤشرها العام.

١١- الاستقرار الاقتصادي: حيث يهتم الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستقرار الاقتصادي كأحد المحددات التي تجذبه أو تردعه ويمكن استخدام التغير في الأسعار للتعبير عن استقرار البيئة الاقتصادية في أي دولة فانخفاض معدلات التضخم يعتبر مؤشر لقياس الاستقرار الاقتصادي. وكلما انخفض معدل التضخم حتى يصل إلى ٣٪ فأقل كلما دل على ذلك الاستقرار الاقتصادي. وعموماً أثبتت العديد من الدراسات أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما يعني أن انخفاض معدل التضخم من شأنه أن يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح.

١٢- سعر الصرف: حيث تشير عديد الدراسات التطبيقية إلى أن عدم الاستقرار في سعر الصرف الأجنبي يؤثر سلباً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن تلك التغيرات تعكس مخاطر الاقتصاد الكلي كما أنها توجه هذه الاستثمارات للإنتاج للقطاع المحلي وهذا يعني أن عوائدها ستكون بالعملة المحلية وبالتالي فإن أي انخفاض في قيمة العملة المحلية يعني تخفيض هامش الربح مقوماً بالعملة الأجنبية ويكون لهذا التأثير تمييزاً قطاعياً حيث يكون القطاع الصناعي المعتمد على المدخلات المستوردة هو الأكثر تأثراً (٢٤).

رابعاً: مؤشرات تدفق الاقتراض الخارجي ومحدداته والعوامل المؤدية إليه:

(23) Gourg Goswami, Does Political Risk Determine FDI Inflow, Journal of Economic studies Vol. 4 No.2, Washington, 2014. P.25.

(24) Limdasp Charles D., Foreign Direct Investment Exchange rate variability and demanel uncertainty, International Economic Review, vol 138, No.4 USA university Nov. 1995. P502.

رغم حدوث أزمة الديون العالمية في عام ١٩٨٢ إلا أن الاقتراض الخارجي لازل يتزايد ونمو المديونية العالمية وعبء الدين بالنسبة لعملية النمو الاقتصادي لازالت قائمة في معظم دول العالم^(٢٥). ولكن بمعدلات أقل من تزايد معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي هناك حاجة دائمة للاقتراض الخارجي لسد فجوة الموارد المحلية وتحقيق المزيد من التنمية المستدامة.

ومن المؤشرات الدالة على ذلك أنه في عام ٢٠٠٣ بلغت المديونية الخارجية للدول الأخذة في النمو نحو ١.٥ تريليون دولار أمريكي معظمها ويعود لدائنين من القطاع الخاص ثم ارتفع الرقم ليصل إلى ١.٩ تريليون دولار في مطلع القرن الحادي والعشرين بل زاد عن ذلك في العقد الثاني من هذا القرن ليصل إلى ٢.٥ تريليون دولار تقريباً.

وقد حدد البنك الدولي ٢٥ من الدول ذات الدخل المنخفض تقع جميعها في قارة أفريقيا باعتبارها أشد الدول حدة من حيث المديونية الخارجية وهناك ٢٠ دولة أخرى من الدول ذات الدخل المتوسط منها ١٢ دولة أخرى في أمريكا اللاتينية وقد ازدادت مديونية دول شرق آسيا وبعض دول الاتحاد الأوروبي وفي كل الأحوال تتوزع الديون العالمية بين قارات العالم المختلفة حيث تجد نصيب أمريكا اللاتينية منها ٣٧٪ ودول أفريقيا والشرق الأوسط ٢٣٪ ودول آسيا والباسفيكي ٢٦٪ ودول أوروبا والبحر المتوسط ١٤٪ وبعد اندلاع أزمة جنوب شرق آسيا ازداد الاتجاه إلى الاقتراض الخارجي وكذلك ازداد بعد حدوث الأزمة الاقتصادي العالمية ودخول بعض دول الاتحاد الأوروبي مثل اليونان في مصيدة المديونية الخارجية^(٢٦).

وتكمن عملية تزايد نمو الدين العالمي إلى أن الزيادة في صافي المديونية الخارجية للدولة تعادل حجم العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات والذي ينبغي تمويله عن طريق الاقتراض الخارجي باستخدام متطابقات حسابات الدخل القومي نجد أن السبب الرئيسي لعجز الحساب الجاري^(٢٧). يكمن في المتطابقة التالية:

$$(x - M) + RF = (S - I) + (T - G)$$

حيث نجد أن الحساب الجاري وهو يتكون من حساب التجارة $(x - M)$ بالإضافة إلى صافي مدفوعات الفائدة إلى الخارج RF يعادل صافي الادخار للقطاع الخاص والقطاع الحكومي ويتلو ذلك أنه لكي لا تحدث زيادة في صافي المديونية الخارجية ينبغي أن يكون الفائض التجاري كبيراً بدرجة تكفي لسداد مدفوعات الفائدة للخارج وهو ما يتطلب وجود صافي

(٢٥) د. محمود عبد الرازق، الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٥، ص ١٨٣ - ٢٠٠٤

(٢٦) البنك الدولي، التقرير السنوي عن التنمية في العالم، الاقتراض الخارجي، واشنطن، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠١٥.

(٢٧) د. محمود حسن حسني، تعريب، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٥٥.

ادخار محلي موجب (العام والخاص) أي يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار (I) بالنسبة للإدخار (S) والإنفاق الحكومي G بالنسبة للضرائب (T) والواردات (M) بالنسبة للصادرات (X) يمكن أن تؤدي إلى حدوث زيادة صافية في الديون الخارجية وكنوع من التعميم الواسع وفي السنوات الأخيرة أي العقد الأخير من الألفية الثالثة فإن كل واحد من هذه العوامل كان في وضع غير مستحب Unfavorable بالنسبة للدول المدينة وخاصة الدول الأخذة في النمو وقد كانت العوامل الداخلية والخارجية مسئولة على حد سواء فقد كانت العوامل الداخلية ذاتية الضربة Self In Ficed – وخاصة الفشل في رفع معدلات الإدخار المحلي وعدم القدرة على تحجيم عجز الموازنة وتخفيضه إلى معدلات من ٣- ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي أو ناتجه عن الفشل في التكيف مع الصدمات الخارجية.

ولعل أفضل دليل على ذلك أن أزمات تخفيض قيمة العملة المحلية وتعويمها التي نجمت عن عجز المدفوعات بداية من الحساب الجاري لم يكن معظمها راجعاً لحدوث الصدمات الداخلية أو الخارجية بقدر الفشل في التكيف معها بسرعة نتيجة ضعف مرونة الصادرات والواردات إلى جانب العديد من العوامل الأخرى وخاصة ما يتعلق بالاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكلي.

وفي محاولة لرصد أهم المحددات والعوامل المؤدية إلى المزيد من تدفق الاقتراض الخارجي عبر العالم فإنه يمكن الإشارة إلى ما يلي^(٢٨):

١- تزايد فجوة الموارد المحلية حيث تعاني كثير من الدول النامية من وجود اختلالين واضحين هما الاختلال الداخلي الذي يتمثل في وجود عجز الموازنة العامة للدولة وفي زيادة الاستثمار عن الإدخار وتكون محصلة هذا الاختلال وجود فائض عرض في كمية النقود بشكل يتعارض مع اعتبارات التوازن النقدي مما يؤدي إلى تضخم مرتفع معها أما الاختلال الثاني فهو الاختلال الخارجي الذي يعكس نفسه في عجز الحساب الجاري وهو ناتج من زيادة الواردات عن الصادرات وهو ما يؤدي إلى فجوة الموارد الخارجية (العملات الأجنبية) ولكي تواجه الدولة هذين الاختلالين تجد نفسها مضطرة للاستدانة من الخارج، في ظل عدم قدرتها على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ومعنى ذلك عند القياس فإن الفجوة الداخلية لا بد أن تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية فيما يعرف بنموذج الفجوتين وبالتالي فإن زيادة الاقتراض الخارجي في هذه الدول يعود أساساً إلى وجود طلب كبير يعكس نفسه في

(٢٨) د. أحمد السيد عبد اللطيف، أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي، بحث مجلة البحوث الإدارية، ٢٠٠١، ص ١٥.

هذين الاختلاطين اللذين يؤديان إلى استئانة الدولة والبديل المنافس هنا هو الاستثمار الأجنبي المباشر^(٢٩).

فالدولة لا تستطيع أن تستثمر أكثر مما تدخر ما لم يمول الفرق من الخارج كم أن الدولة لا تستطيع أن تستورد أكثر مما تصدر ما لم تمول الفرق من الخارج.

٢- أن الكثير من الدول النامية تعاني من أزمة السيولة والتي تعني مدى كفاية وملائمة وسائل الدفع والاحتياجات الدولية التي تلزم لمواجهة الأعباء الخارجية في الأجل القصير^(٣٠).

٣- سعي الكثير من الدول تحقيق ما يطلق عليه بالتنمية المستدامة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي هي في حاجة دائمة لمزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر أو الاقتراض الخارجي أيهما أفضل. وإيهما تكون أكثر قدرة على تدفقه.

٤- حاجة الدول ذات الفائض إلى توظيف فوائضها في مجالات تأتي لها بعائد، وكذلك حاجة الأسواق المالية الدولية إلى توظيف ما لديها من موارد لتأتي بها بعائد، إلى جانب ما يمنحه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من قروض ترتبط بمبدأ المشروطة وتمويل برامج الإصلاح الاقتصادي.

٥- وقوع الكثير من الدول في الدائرة الخبيثة للديون الخارجية التي تعني أن الاقتراض الخارجي يؤدي إلى المزيد من الاقتراض الخارجي.

خامساً: التنافسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض الخارجي:

تشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة تنافسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض الخارجي، وهي علاقة عكسية في الغالب فكل منهما يسير في اتجاهات عكسية في مجال التعاون الاقتصادي الدولي ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدولين (٥)، (٦)، بالملحق الإحصائي حول تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض الخارجي خلال الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٥ جيد يلاحظ ما يلي:

- أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر كان أزيد دائماً من الاقتراض الخارجي.
- حيث كان متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي سنوياً حوالي تريليون و٩٤٨ مليار دولار خلال الفترة بينما كان المتوسط السنوي للاقتراض الخارجي حوالي ١٦٥ مليار دولار

(٢٩) السيد أحمد عبد الخالق، البنوك التجارية والدولية، أزمة الديون الدولية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، ٢٠١٢، ص ١٢١، ١٢١.

(30) Chowethuryk. A structural analysis of external debt and Economic growth, Applied Economics Journal of Development studies 1995. P35.

وهي الفترة التي يزيد فيها الاستثمار الأجنبي نجد في المقابل يحدث انخفاض الاقتراض الخارجي.

وقد لوحظ في تلك الفترة أن الاقتصادات والبلدان التي تستطيع أن تجذب تدفقات أكثر من الاستثمار الأجنبي المباشر فإنها تتجه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وتضع حد أقصى للاقتراض الخارجي بل تقله عند أدنى مستوى والعكس صحيح وقد لوحظ أنه في الاقتصادات والبلدان التي لا تستطيع أن تجذب تدفقات استثمار أجنبي مباشر فإنها تتجه مضطرة إلى زيادة الاقتراض الخارجي⁽³¹⁾. بالمزيد من القروض ولكن يلاحظ خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٥ في الاتجاه العام هو تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الأخذ في الاعتبار أن الاستثمار الأجنبي إذا كان له مزايا من منظور أنه يعتبر إضافة إلى التكوين الرأسمالي ويولد وفورات خارجية ويؤدي إلى زيادة عاجلة في حصة النقد الأجنبي ويؤثر إيجابياً على العمالة والأجور ولا يترتب عليه تراكم مديونية خارجية ويؤدي إلى نقل التكنولوجيا وغيرها.

إلا أنه ينطوي على آثار سلبية محتملة على ميزان المدفوعات نتيجة لأنه بعد فترة يؤدي إلى زيادة الواردات وتحويلات الأرباح بل يؤدي إلى زيادة الممارسات الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات بالإضافة إلى الآثار المحتملة على السياسات الاقتصادية المحلية ومفهوم السيادة الوطنية للدولة.

ومن ناحية أخرى لا بد من الإشارة إلى أن الاقتراض الخارجي لا يخلو من مزايا فيما يتعلق بتمويل مشروعات التنمية وتغطية العجز في الموازنة وتغطية عجز ميزان المدفوعات وخاصة المؤقت إلا أنه يحمل آثاراً اقتصادية سلبية تفوق إثارة الإيجابيات حيث يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار والإدخار وإضعاف القدرة على تمويل التجارة الدولية بل يؤدي الاقتراض الخارجي إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات من خلال تزايد أعباء الدين الخارجي بل يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الاقتراض الخارجي في شكل دائرة خبيثة لا تنتهي.

وكذلك يؤدي الاقتراض الخارجي إلى زيادة معدلات التضخم وخاصة في الدول النامية المدينة إذا أنفقت القروض الخارجية على الاستهلاك وهو في الغالب ما يحدث وحتى لو أنفقتها على الاستثمار المحلي فإن تلك الاستثمارات المحلية لا تعطي إنتاجاً سريعاً وتؤدي إلى زيادة الطلب من خلال زيادة القدرة الشرائية فترتفع معدلات الأسعار وهذا يضعف القدرة التنافسية للصادرات مما يؤدي في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية استجابة إلى ضغوط الأطراف الدائنة وهو ما يؤدي إلى تدهور القيم الحقيقية للمدخرات: مما يضطر العديد من الأفراد إلى إيداع أموالهم في الخارج وهي من أهم أسباب هروب رؤوس الأموال الخارج فيما يطلق عليه

(31) Metwally M. M, and tomasehxe R, the interaction among Foreign Debt capital Flows and growth, Journal of policy modeling, 2015 PP 59- 60.

بالتحويل العكسي للموارد⁽³²⁾ وتتبلور الآثار السلبية للاقتراض الخارجي في نهاية التحليل إلى أن تؤدي إلى تزايد أعباء الديون الخارجية وإلى الاستحواذ على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي وتشكل إنقاصا للموارد المالية التي كان يمكن أن تتجه إلى الإدخار الذي يتحول إلى الاستثمار وبالتالي مزيد من التنمية الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي التي كانت يمكن أن تتحقق مع الإشارة إلى أن من الآثار السلبية الهامة للاقتراض الخارجي هو احتمال استنزاف الاحتياطيات الدولية بمرور الزمن.

ولعل من الضروري الإشارة إلى أنه بعد تفجر أزمة الديون العالمية عام ١٩٨٢ طرحت عدد من الاقتراحات وخاصة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بل والدول والبنوك الدائنة كان من أهمها أنه على الدول المدينة أن تتجه بدرجة أكبر ولصالح جميع الأطراف إلى زيادة قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاعتماد أكثر على هذا الاستثمار وبالتالي سعيها إلى التقليل من الاعتماد على الاقتراض الخارجي بتطبيق استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير والاستثمار من أجل التصدير وتحسين مناخ الاستثمار وغيرها من السياسات الاقتصادية ذات التوجه الخارجي وهو ما انعكس على تدفقات الاستثمار الأجنبي والقروض الخارجية في الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٥ كما أوضحنا بل من المتوقع مستقبلاً أن يزداد الاتجاه نحو جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التعاون الاقتصادي الدولي.

النتائج والتوصيات:

١ - النتائج: انتهى البحث إلى النتائج التالية:

١/١- أن التحولات الاقتصادية العالمية تتطوي على حقيقة أن العالم والاقتصاد العالمي لا يمكن أن يقلل عن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر بل وعلى الاقتراض الخارجي بل أن استيعاب تلك التحولات يعني أن على العكس من ذلك فإن الاعتماد المتزايد وخاصة على الاستثمار المباشر يليه الاقتراض الخارجي بل البحث يجب أن ينصب أكثر على من يتم الاعتماد عليه أكثر في تحقيق التنمية المستدامة هل الاستثمار الأجنبي المباشر أم الاقتراض الخارجي. ومن الواضح أن الاتجاه السائد هو الاعتماد أكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢/١- أن التنافسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض الخارجي تعطي خيارات أفضل أمام دول العالم وهذا في حد ذاته يعمق من التعاون الاقتصادي الدولي في المستقبل وخاصة تلك الخيارات التي ترتبط ببرامج الإصلاح الاقتصادي وخاصة الإصلاحات

(32) Rockerbie D.W, Did alebtcrisis causes the Imves tmentcrisis Further evidemce applied Economics 26- London, 1995 PP. 530 – 535.

الهيكلية التي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي معاً فقد يشجعان على صور جديدة للتعاون الاقتصادي الدولي وخاصة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

التوصيات: يمكن اقتراح التوصيات التالية في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج:

١/٢- البحث لابد أن يعمق فيما يتعلق بالآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر وتقليلها عند أدنى مستوى ممكن، ومن خلال إجراء المزيد من المفاوضات وخاصة مع الشركات متعددة الجنسيات وتحسين مناخ الاستثمار والبحث عن أنماط وأشكال جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة في شكل اتفاقات دولية أو تعميق اقتصادات المشاركة الدولية بالإضافة إلى زيادة الاستثمار المشترك بين العام والخاص في مجالات البنية الأساسية والصحة والتعليم بل والتصنيع وخاصة في الدول النامية والاقتصادات المتحولة والاقتصادات الناشئة.

٢/٢- أن الاقتراض الخارجي لابد له من إجراءات تصحيحية من حيث حدود الاقتراض الخارجي أو وضع حد أقصى للاقتراض الخارجي من قبل القائمين على إدارة التنمية والقائمين على السياسات الاقتصادية. بل والاعتماد بدرجة أكثر على الاقتراض طويل الأجل والتقليل من الاقتراض قصير الأجل، وزيادة نصيب القروض طويلة الأجل في مجالات التنمية المستدامة وعمل دراسات جدوى اقتصادية للمشروعات التنموية يكون أساسها ضمان قدرة تلك المشروعات على سداد تلك القروض وتحمل أعبائها مستقبلاً.

الملحق الإحصائي

الجدول (١)

التوزيع الإقليمي لتدفقات الداخلة والخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر، ١٩٩٢-٢٠٠٣ (بمليارات الدولارات)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر							تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد							المنطقة/ البلد
٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧-١٩٩٢ (المتوسط السنوي)	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧-١٩٩٢ (المتوسط السنوي)	
٥٦٩,٦	٥٤٦,٦	٦٥٨,١	١٠٨٣,٩	١٠١٤,٣	٦٣١,٥	٢٧٥,٧	٣٦٦,٦	٤٨٩,٩	٤٧١,٥	١١٠٨,٠	٨٢٨,٤	٤٧٢,٥	١٨٠,٨	البلدان المتقدمة
٣٥٠,٣	٣٦٤,٥	٤٤٧,٠	٨٥٩,٤	٧٦٣,٩	٤٣٦,٥	١٦١,٧	٣١٠,٢	٣٨٠,٢	٣٦٨,٨	٦٩٧,٤	٥٠٠,٠	٢٦٣,٠	١٠٠,٨	أوروبا الغربية
٣٣٧,٠	٣٥١,٢	٤٢٩,٢	٨٠٦,٢	٧٢٤,٣	٤١٥,٤	١٤٦,٩	٢٩٥,٢	٣٧٤,٠	٣٥٧,٤	٦٧١,٤	٤٧٩,٠	٢٤٩,٩	٩٥,٨	الاتحاد الأوروبي
١٣,٣	١٣,٣	١٧,٩	٥٣,٣	٣٩,٦	٢١,٣	١٤,٨	١٥,١	٦,٢	١١,٤	٢٦,٠	٢٠,٧	١٣,١	٥,٠	باقي أوروبا الغربية
٢٨,٨	٣٢,٣	٣٨,٣	٣١,٦	٢٢,٧	٢٤,٢	٢٠,٢	٦,٩	٩,٢	٦,٢	٨,٣	١٢,٧	٣,٢	١,٢	اليابان
١٥١,٩	١١٥,٣	١٢٤,٩	١٤٢,٦	٢٠٩,٤	١٣١,٠	٧٧,٦	٢٩,٨	٦٢,٩	١٥٩,٥	٣١٤,٠	٢٨٣,٤	١٧٤,٤	٦٠,٣	الولايات المتحدة
٣٥,٦	٤٤,٠	٥٩,٩	٩٨,٩	٩٨,٩	٥٣,٤	٥١,٤	١٧٢,٠	١٥٧,٦	٢١٩,٧	٢٥٢,٥	٢٣١,٩	١٩٤,١	١١٨,٦	الاقتصادات النامية
١,٣	٠,١	٢,٥	١,٣	١,٣	٢,٠	٢,٢	١٥,٠	١١,٨	١٩,٦	٨,٧	١١,٦	٩,١	٥,٩	أفريقيا
٠,٩	١,٢	١,٤	٠,٥	٠,١	٠,١	٠,١	٦,١	٤,٥	٤,٠	٣,١	٣,١	٣,٥	٢,٥	جنوب آسيا
-	-	٠,١	٠,١	-	٠,١-	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٢	٠,٤	المحيط الهادي
٧,٠	٤,٩	٣,٥	٤,٠	٢,٥	٢,٣	١,٢	٢١,٠	٣١,٢	٢٦,٤	٢٧,٥	٢٦,٥	٢٤,٣	١١,٥	أوروبا الوسطى والشرقية
٦١٢,٢	٥٩٦,٢	٧٢١,٥	١١٨٦,٨	١٠٩٢,٣	٦٨٧,٢	٣٢٨,٢	٥٥٩,٦	٦٧٨,٨	٨١٧,٦	١٣٨٨,٠	١٠٨٦,٨	٦٩٠,٩	٣١٠,٩	العالم

المصدر: الأونكتاد، التقارير السنوية.

تابع الجدول (١)

التوزيع الإقليمي لتدفقات الداخلة والخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر، ١٩٩٢-٢٠٠٣ (بمليارات الدولارات)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر							تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد							المنطقة/ البلد
٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧-١٩٩٢ (المتوسط السنوي)	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧-١٩٩٢ (المتوسط السنوي)	

١٠,٧	٦,٠	١٢,٠	١٣,٧	٣١,٣	١٩,٩	٩,٥	٤٩,٧	٥١,٤	٨٨,١	٩٧,٥	١٠٧,٤	٨٢,٥	٣٨,٢	أمريكا اللاتينية
٢٣,٦	٣٧,٩	٥٠,٤	٨٣,٩	٤١,٦	٣١,٦	٣٩,٦	١٠٧,٣	٩٤,٥	١١٢,٠	١٤٦,٢	١١٢,٩	١٠٢,٤	٧٤,٥	آسيا والمحيط الهادي
٢٣,٦	٣٧,٩	٥٠,٣	٨٣,٨	٤١,٧	٣١,٦	٣٩,٦	١٠٧,١	٩٤,٤	١١١,٩	١٤٦,١	١١٢,٦	١٠٢,٢	٧٤,١	آسيا
٠,٧-	٢,٥	٥,١	٣,٨	٢,١	١,٠-	٠,٥	٤,١	٣,٦	٦,١	١,٥	١,٠	٧,١	٢,٩	غربي آسيا
٠,٨	٠,٨	٠,١	-	٠,٤	٠,٢	-	٦,١	٤,٥	٣,٥	١,٩	٢,٥	٣,٠	١,٦	آسيا الوسطى
٢٣,٥	٣٤,٧	٤٥,١	٨٠,٠	٣٩,٢	٣٢,٥	٣٩,٠	٩٦,٠	٨٦,٣	١٠٢,٢	١٤٢,٧	١٠٩,١	٩٢,١	٦٩,٦	جنوب شرق وجنوب شرق آسيا

المصدر: الاونكتاد، التقارير السنوية.

جدول رقم (٢) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المناطق في العالم
(٢٠٠٩ - ٢٠١١) - (بمليارات الدولارات)

المنطقة	التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر			التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر		
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
العالم	١١٩٧.٨	١٣٠٩.٠	١٥٢٤.٤	١١٧٥.١	١٤٥١.٤	١٦٩٤.٤
الاقتصادات المتقدمة	٦٠٦.٢	٦١٨.٦	٧٤٧.٩	٨٥٧.٨	٩٨٩.٦	١٢٣٧.٥
الاقتصادات النامية	٥١٩.٢	٦١٦.٧	٦٨٤.٤	٢٦٨.٥	٤٠٠.١	٣٨٣.٨
أفريقيا	٥٢.٦	٤٣.١	٤٢.٧	٣.٢	٧.٠	٣.٥
شرق وجنوب شرق آسيا	٢٠٦.٦	٢٩٤.١	٣٣٥.٥	١٧٦.٦	٢٤٣.٠	٢٣٩.٩
جنوب آسيا	٤٢.٤	٣١.٧	٣٨.٩	١٦.٤	١٣.٦	١٥.٢
غرب آسيا	٦٦.٣	٥٨.٢	٤٨.٧	١٧.٩	١٦.٤	٢٥.٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٤٩.٤	١٨٧.٤	٢١٧.٠	٥٤.٣	١١٩.٩	٩٩.٧
الاقتصادات الانتقالية	٧٢.٤	٧٣.٨	٩٢.٢	٤٨.٨	٦١.٦	٧٣.١
الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة	٤٥.٢	٤٢.٢	٤٦.٧	٥.٠	١١.٥	٩.٢
أقل البلدان نمواً	١٨.٣	١٦.٩	١٥.٠	١.١	٣.١	٣.٣
البلدان النامية غير الساحلية	٢٨.٠	٢٨.٢	٣٤.٨	٤.٠	٩.٣	٦.٥
البلدان الجزرية الصغيرة النامية	٤.٤	٤.٢	٤.١	٠.٣	٠.٣	٠.٦
للذكورة: النسبة المئوية للنصيب في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر						
الاقتصادات المتقدمة	٥٠.٦	٤٧.٣	٤٩.١	٧٣.٠	٦٨.٢	٧٣.٠
الاقتصادات النامية	٤٣.٣	٤٧.١	٤٤.٩	٢٢.٨	٢٧.٦	٢٢.٦
أفريقيا	٤.٤	٣.٣	٢.٨	٠.٣	٠.٥	٠.٢
شرق وجنوب شرق آسيا	١٧.٢	٢٢.٥	٢٢.٠	١٥.٠	١٦.٧	١٤.٢
جنوب آسيا	٣.٥	٢.٤	٢.٦	١.٤	٠.٩	٠.٩
غرب آسيا	٥.٥	٤.٤	٣.٢	١.٥	١.١	١.٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٢.٥	١٤.٣	١٤.٢	٤.٦	٤.٢	٤.٣
الاقتصادات الانتقالية	٦.٠	٥.٦	٦.٠	٤.٢	٤.٢	٤.٣
الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة	٣.٨	٣.٢	٣.١	٠.٤	٠.٨	٠.٥
أقل البلدان نمواً	١.٥	١.٣	١.٠	٠.١	٠.٢	٠.٢
البلدان النامية غير الساحلية	٢.٣	٢.٢	٢.٣	٠.٣	٠.٦	٠.٤
البلدان الجزرية الصغيرة النامية	٠.٤	٠.٣	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢.

جدول رقم (٣) الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع أنحاء العالم
موزعاً بين الاقتصادات المتقدمة والنامية والانتقالية
(القيمة بالمليار دولار)

العام	الإجمالي العالمي (مليار دولار)	الاقتصادات المتقدمة		الاقتصادات النامية		الاقتصادات الانتقالية	
		التدفق	% الإجمالي	التدفق	% الإجمالي	التدفق	% الإجمالي

٣.٥	١٩.٩	٣٢.٦	١٨٤	٦٣.٩	٣٦١.٣	٥٦٥.٢	٢٠٠٣
٣.٥	٣٠.٣	٣٩.٥	٢٩٠.٤	٥٦.٤	٤١٤.٢	٧٣٤.٩	٢٠٠٤
٣.٢	٣٠.٩	٣٣.٨	٣٢٩.٣	٦٣.٠	٦١٣.١	٩٧٣.٣	٢٠٠٥
٣.٧	٥٤.٥	٢٩.٧	٤٣٣.٨	٦٦.٦	٩٧٢.٨	١٤٦١.١	٢٠٠٦
٤.٦	٩٠.٩	٢٦.٨	٥٢٩.٣	٦٨.٧	١.٣٥٨.٦	١٩٧٨.٨	٢٠٠٧
٦.٧	١١٤.٤	٣٦.٦	٦٢٠.٧	٥٦.٧	٩٦٢.٣	١٦٩٧.٤	٢٠٠٨
٦.٠	٧٢.٤	٤٣.٣	٥١٩.٢	٥٠.٦	٦٠٦.٢	١١٩٧.٨	٢٠٠٩
٥.٦	٧٣.٨	٤٧.١	٦١٦.٧	٤٧.٣	٦١٨.٦	١٣٠٩.١	٢٠١٠
٦.٠	٩٢.٢	٤٤.٩	٦٨٤.٤	٤٩.١	٧٤٧.٩	١٥٢٤.٤	٢٠١١

المصدر: الأونكتاد، تقارير الاستثمار العالمي، سنوات ٢٠٠٦، ٢٠٠٩، ٢٠١٢

الجدول رقم (٤)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والخارجة، بحسب المناطق في العالم، ٢٠١٦ - ٢٠١٤

(بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

		تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة			تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة					مجموعة الاقتصادات/ المناطق
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
١٣٠.٦	١٢٨.٤	١٤٥.٢	١٥٩.٤	١٢٥.٣	١٧٤.٦	١٧٧.٤	١٣٢.٤	٨٤.٦٧	١٤.٠٣	العالم
٨٣.٤	٨٧.٣	١٠٤.٤	١١٧.٣	٧.٠٨	١٠٣.٢	٩٨.٤	٥٦.٣	٦٩.٧	٦٧.٩	الاقتصادات المتقدمة

٣١٧	٣٧٦	٥١٥	٦٦٦	٢٢١	٥٣٣	٥٦٦	٢٧٢	٣٢٦	٤٠١	أوروبا
٣٧٩	٣٦٥	٣٦٥	٣٧٠	٣٥٣	٤٢٥	٣٩٠	٢٣١	٣٠١	٢٠٩	أمريكا الشمالية
٣٨١	٣٥٧	٣٨٣	٣٨٩	٤٧٣	٦٤٦	٧٥٢	٧٠٤	٦٧١	٦٣٩	الاقتصادات النامية
١٦	١٢	١٨	١٨	٢٨	٥٩	٦١	٧١	٥٤	٥٦	أفريقيا
٣٢٥	٢٩٩	٣٦٣	٣٣٩	٤١٢	٤٤٣	٥٢٤	٤٦٠	٤٢٨	٤٠١	آسيا
٢٨	٤٤	١	٣١	٣١	١٤٢	١٦٥	١٧٠	١٨٦	١٧٨	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٠	١	١	١	١	٢	٢	٢	٣	٤	أوقيانوسيا
٩١	٥٤	٢٥	٣٢	٧٣	٦٨	٣٨	٥٧	١٠٠	٨٥	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية
١٣	١٠	١٠	١٤	٢٦	٥٨	٦٤	٦٨	٥١	٥٨	الاقتصادات الصغيرة الهشة والضعيفة
٧	٥	١٢	٩	١٨	٣٨	٤٤	٤١	٢٢	٢٤	أقل البلدان نمواً
٤	٢	٢-	٥	٦	٢٤	٢٥	٢٨	٣٠	٣٤	البلدان النامية غير الساحلية
١	٢	٠,٢	٠,٧	٠,٣	٤	٤	٦	٦	٧	الدول الجزرية الصغيرة النامية
مذكرة: النسبة المئوية المئوية للحصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية										
٦٣,٨	٦٨	٧١,٩	٧٣,٦	٥٦,٥	٥٩,١	٥٥,٥	٤٢,٦	٤٣,٥	٤٨,٤	الاقتصادات المتقدمة
٢٤,٣	٢٩,٣	٣٥,٤	٤١,٨	١,٧	٣٠,٥	٣١,٩	٢٠,٦	٢٢,٢	٢٨,٦	أوروبا
٢٩,٠٠	٢٨,٥	٢٥,٢	٢٣,٢	٢٨,١	٢٤,٣	٢٢,٠	١٧,٤	٢٠,٥	١٤,٩	أمريكا الشمالية
٢٩,٢	٢٧,٨	٢٦,٤	٢٤,٤	٣٧,٧	٣٧,٠	٤٢,٤	٥٣,٢	٤٥,٧	٤٥,٦	الاقتصادات النامية
١,٢	١,٠٠	١,٣	١,١	٢,٣	٣,٤	٣,٥	٥,٤	٣٠,٧	٤,٠	أفريقيا
٢٥,٧	٢٣,٣	٢٥,٠	٢١,٢	٣٢,٩	٢٥,٣	٢٩,٥	٣٤,٨	٢٩,٢	٢٨,٦	آسيا
٢,٢	٣,٤	٠,١	٢,٠	٢,٥	٨,١	٩,٣	١٢,٨	١٢,٧	١٢,٧	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٣	أوقيانوسيا
٧,٠٠	٤,٢	٠,١	٢,٠	٥,٨	٣,٩	٢,١	٤,٣	٦,٨	٦,١	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية
١,٠٠	٠,٧	١,٧	٠,٩	٢,١	٣,٣	٣,٦	٥,١	٣,٥	٤,١	الاقتصادات الصغيرة الهشة والضعيفة
٠,٦	٠,٤	٠,٨	٠,٦	١,٥	٢,٢	٢,٥	٣,١	١,٥	١,٧	أقل البلدان نمواً
٠,٤	٠,٣	٠,١-	٠,٣	٠,٥	١,٤	١,٤	٢,١	٢,٠	٢,٥	البلدان النامية غير الساحلية
٠,١	٠,٢	٠,٠١	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٠,٤	٠,٥	الدول الجزرية الصغيرة النامية

المصدر: UNCTAD, FDI/MNE database (www.unctad.org/fdistatistics)

جدول رقم (٥)

تدفقات الاقتراض الخارجي للعالم خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٥

(القيمة بالدولار الأمريكي)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة	السنوات
١.٥٢٢.٥٢٧.٠٤٣.٤٩٨	٢٠٠٥
٢.١٣٦.١٤٠.٧٧٩.١٤١	٢٠٠٦
٣.٠٦٥.٣٩١.٥١٤.٦١٢	٢٠٠٧
٢.٤٤٣.٧١٤.٢٤١.٣٨٤	٢٠٠٨
١.٣٦٠.٨١٥.٥١٨.٨٢٥	٢٠٠٩

١.٨٦٠.٣١١١.٦٤٠.٦٠٥	٢٠١٠
٢.٢٨٣.٤٣٨.٦٩٩.٦٥٢	٢٠١١
٢.١٢٥.٠٨٨.٧٢٣.٢٧٧	٢٠١٢
٢.٠٨٤.٥٤٣.٤٩١.٥٥١	٢٠١٣
١.٧٨٠.٠٩٣.٠١٢.٨٩٢	٢٠١٤
٢.١٣٥.٧٠٢.٩٣١.٨٧٤	٢٠١٥

المصدر: The world bank, world debt tables, Washington.2015

جدول رقم (٦)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للعالم خلال الفترة ٢٠١٥ - ٢٠٠٥

القيمة بالدولار الأمريكي

الاستثمارات الأجنبية المباشرة	السنوات
١١٩.١٩٦.٠٧٠.٠٠٠	٢٠٠٥
٢٠٨.٨٣٣.٤٩٠.٠٠٠	٢٠٠٦
١٤٣.٢١٧.٥٢٠.٠٠٠	٢٠٠٧
١٥٣.٩٦٨.١٦٠.٠٠٠	٢٠٠٨
١٤٨.٨٢٨.٧١٠.٠٠٠	٢٠٠٩
١٦٢.٤٢٨.٠٤٠.٠٠٠	٢٠١٠
١٦٨.٠٣٩.٣٠٠.٠٠٠	٢٠١١

١٥٦.٩٦٩.٩٧٠.٠٠٠	٢٠١٢
١٧٩.٠٨٢.٢٩٠.٠٠٠	٢٠١٣
٦٧.١٥٧.٢٥٠.٠٠٠	٢٠١٤
٦٠.٦٨١.١٨٠.٠٠٠	٢٠١٥

المصدر: The world bank, world debt tables, Washington.2015

الهوامش والمراجع:

- ١- د. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، كتاب، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص ١٥ - ٢٠.
- 2- IMF, "world Economic out look" Washington, 1983,P181.
- ٣- د. عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الإستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، كتاب الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ص ٥ - ١٥.
- ٤- د. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، كتاب الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٥.
- ٥- د. سعيد النجار، الحقوق الأساسية للبلاد النامية في ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية، رسائل النداء الجديد، رقم ٤٥ مارس ١٩٩٩.
- 6- Koechlim, Timothy, "The Globalization of Investment, Cotimporary Economic Policy, "Huntington Beach, Vol.B 1995.
- ٧- أنظر: د. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، كتاب، الدار الجامعية، ٢٠١٤.

- 8- UNCTAD, World Investment, Report 1985, "transitional corporation and competitiveness," New York, Untied Nation, 1996.
- ٩- د. ماجدة شلبي، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٢٠١٠، أبريل ٢٠١٣، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص.
- ١٠- د. عبد المطلب عبد الحميد، مدى فعالية الحوافز الضريبية في جنوب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط القومي، العدد الثاني، ديسمبر ١٩٩٥.
- ١١- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم القرار، الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، كيف تطور خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١١، العدد (٢) مارس ٢٠١١.
- ١٢- د. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة التجارب كل من شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، الدار الجامعية، كتاب، ٢٠١٠.
- 13- UNCTAD, "world Investment report 2015" Unctad Hamdbook of statistics, Report,2015 pp.344- 345.
- 14- Corgo Aless amdnas, the Determinants of FDI, A comparative analysis Economic research, London, October1990.
- 15- Anderson, P.S, Foreign Direct investment and employment in the industrial countries Dis working papers. G!, Switzerland Noveber,1998.
- 16- Amdrea Bolch, the assessment International competitiveness, Oxford of. Economic policy, Vol.12,No.3 1996.
- ١٧- إياد محمد عطية، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأساليب تشجيعية، دراسة تحليلية على الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠١٠.
- ١٨- د. عمرو محمد محمود سليمان، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة مقارنة على الدول النامية، بحث مجلة البحوث، كلية التجارة، الإسماعيلية، ٢٠١٥.
- 19- Aonykkdam Alam, "Determinants of FDI," Journal of Economic studies, vol 40./No4, 2013, p.215.
- 20- Abulf, Shamsuddn, Economic determinants of Foreign investment in less developed countries, Economic development Review, spring, 1994.
- 21- Harinder singh, Kwang. Wjum, "some New Evidence on derminants of foreign direct Investment in developing countres," international finance the world bank policy research working paper1995.
- ٢٢- د.نورا محمد أمين، مداخل زيادة القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ٢٠١٧.
- 23- Gourg. Goswami, "Does political Risk determine FDI inflow," Journal of Economic studies, Vol. 4, No.2, Washington,2014.

- 24- Lindas& Charles D., "Foreign Direct Investment ,Exchange, rate variability and demand uncertainty", international Economic Review, vol38. No.4 USA University, November, 1995.
- ٢٥- د. محمود عبد الرازق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، والمديونية الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٥.
- ٢٦- البنك الدولي، التقرير السنوي عن التنمية في العالم، الاقتراض الخارجي في العالم، مركز الأهرام للنشر، ٢٠١٥.
- ٢٧- د. محمود حسن حسني، تعريف النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ٢٨- د. أحمد السيد عبد اللطيف، أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي، بحث مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ٢٠١٥، ص ص ١٥.
- ٢٩- د. السيد أحمد عبد الخالق، البنوك التجارية والدولية، أزمة الديون الدولية، مكتبة الجلاء الجديدة المنظورة ٢٠١٢.
- 30- Chowethury k "Astructural analysis of external debt and Economic growth, Applied Economics, Journal of development studies 1995.
- 31- Metwally, M. M and tamasehke. R, "the interaction among Foreign debt capital flows and growth, Journal of policy modeling, 2015.
- 32- Rockerbie, D.W, "Did debt crisis causes the investment crisis", Further evidence applied Economics, 26.London, 1995.